

دفاع البابا فى مواجهة أمن الدولة

5

لم يستسلم البابا شنودة للتقرير القاسى والعنيف الذى أعدته مباحث أمن الدولة عن نشاطه وأدائه فى سنواته الأولى على كرسى البطيركية، دافع عن نفسه من خلال دعوى قضائية رفعها أمام القضاء الإدارى فى ١٢ يناير ١٩٨٢، طالب خلالها بوقف القرار الجمهورى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١.

كان هذا القرار - الذى أصدره الرئيس السادات فى غمرة انفعاله وغضبه من البابا - يقضى بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريقا للكراسة المرقسية، وهو نفسه القرار الذى قضى بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة.

علم البابا شنودة بقرار الرئيس السادات بعزله في أول نوفمبر ١٩٨١، وظل أكثر من شهر حتى تظلم منه في ٢٨ ديسمبر ١٩٨١، وبعد التظلم أقام دعوى قضائية قال فيها بشكل واضح أن قرار الرئيس يخالف القانون، وقدم ما يدل على ذلك ويؤكد أنه. تم تداول الدعوى القضائية في المحكمة وانتهت إلى قبولها شكلاً، وفي الموضوع وهو إلغاء القرار المطعون فيه، فيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وألزم طرفي الدعوى وهما البابا والحكومة بالمصروفات مناصفة بينهما.

لكن الأهم من هذه الدعوى والحكم فيها لصالح البابا شنودة، كان ما جاء فيها، وهو ما يمكن أن نعتبره رداً فعلياً على اتهام مباحث أمن الدولة له بأنه صانع الفتنة الطائفية في مصر.

رد البابا في دعواه ورغم أن به كثيراً من المنطق لكنه يدخل في النهاية من باب الحيل القانونية - تصل إلى درجة الملاعب - التي يجيدها من يعملون بالسياسة، واستخدام تعبير «ملاعب» مقصود تماماً وفي محله، فهو تعبير يعود بنا إلى ما يعرف في التاريخ الشعبي المصري عن «ملاعب شيحة»، وهى عبارة عن حيل عجيبة تتم من خلالها مواجهة السلطة والتغلب عليها ومقاومتها.

ما فعله البابا شنودة من خلال المذكرات القانونية يمكن لنا أن نلخصه في الآتي:

أولاً: قال: إن رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين ممن لا ضمير لهم، وأن الحوادث التي وقعت وتم إتهام البابا بأنه وراءها صانعا من خلالها فتناً طائفية متعددة ومتعاقبة، ثبت أن الأنبا شنودة لا صلة له بها، ولا صلة لأحد من الأقباط عموماً بها، بل إن الأقباط كانوا في النهاية مجرد ضحايا لهذه الأحداث الطائفية العنيفة.

هنا حاول البابا شنودة أن يلقي التهمة بعيداً عنه، لم يتهم أمن الدولة مباشرة

بأنهم كانوا وراء ما جرى، ولكنه اتهم بعضا من أبنائه ممن رأى أنهم لا رأى لهم، دون أن يصرح البابا بما هي مصلحة أى قبطى فى أن يدس للبابا رأس الكنيسة لدى الرئيس، وهو الدس الذى صنع نارا فيما بينهما.

لقد كان هناك عدد كبير من الأقباط يحيطون بالرئيس السادات وعلى رأسهم الصحفي الكبير موسى صبرى، وقد حدثت مشاحنات عديدة بين موسى والبابا لاعتقاد البطر أن الصحفي لا ينقل الصورة الحقيقية للرئيس رغم قربيه منه، وأنه يكتفى بالمكاسب التى يحققها من خلال هذا القرب رغم أنه يمكن أن يعمل من أجل الأقباط، لكن يبدو أنه لا يرى إلا نفسه.

فهل كان البابا يقصد موسى صبرى باتهامه أم أنه يقصد آخرين؟

ثانيا: صور البابا بعض الوقائع التى جاءت فى تقرير أمن الدولة عنه، بأنها ليست إلا وقائع كاذبة ولا ظل لها من الحقيقة على الإطلاق، وضرب لذلك مثالا واضحا، فقد قال: غن التقرير يشير إلى أن الناس تناقلت فى أحداث الخانكة أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة فى ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية على نحو يوحى بصحته كتقرير، وتضمن أقوالا نسبت إلى البطريرك فى هذا الاجتماع، رغم أن هذا التقرير ظاهر الاصطناع.

ويفند البابا وجه الاصطناع فى التقرير، فقد تناوله بعض الناس على أنه حقيقة، رغم أنه كان عبارة عن مذكرة للأستاذ مريت بطرس غالى عن الأقباط فى مصر، وصورة من مذكرة محامى البابا عن الحوادث الطائفية التى جرت، وهى الأحداث التى اضطرت المجمع المقدس لإصدار قرار بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٠، تضمنته مذكرة الكنيسة القبطية بخصوص حد الردة وجاء بها مايلي:

«إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل مشروع قانون الردة، ولن نخضع له إذا نفذ، وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحى ترك مسيحيته لكى نرده إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض، ونحن مستعدون أن ندخل

في عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه، ولن يلومنا أحد لأن هذا هو عملنا كرامة وآباء، بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنسان يرتد عن مسيحيتة دون أن نحاول إرجاعه»

لقد ساق البابا شنودة ما فعله على أنه ليس إلا دفاعا شرعيا عن النفس وهو أمر لا يمكن أن يلومه عليه أحد، فمن الذي يمكن أن يعيب على البابا وهو راعي الأقباط أنه يحافظ عليهم، إنه بذلك يضع الجميع في حرج، وأما عن الأقباط فإنه يبدو بالنسبة لهم قائدا وزعيما وملهما، إنه لا يقف في وجه الرئيس وما يصدره من قوانين وقرارات فقط، لكنه مستعد أن يستشهد من أجل عقيدته.

ثالثا: حاول البابا أن يظهر نفسه على أنه ضحية يتجنى عليه النظام، وذلك من خلال نسبة أمور إليه لم يقيم بها من الأساس، ويمكن أن نرى ذلك من خلال:

إشارة تقرير أمن الدولة إلى أن سياسة البابا شنودة تتحدد في مجموعة من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية، والسعي نحو إضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك، ومحاولة تحدى القوانين القائمة في مجال بناء الكنائس وإقامة الكليات الإكليريكية، وتوسيع الأديرة وإستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أن قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط في الخارج تمثل قوة ضاغطة على الرأي العام العالمي لتحقيق مطالب الباب والكنيسة.

كذلك ما ذهب إليه التقرير من أن البابا شنودة يأخذ من الإثارة السياسية منهجا فيما أصدره من أوامر للكهنة لتأدية الصلاة بجمعية الكتاب المقدس بالخانكة، وإفتراش الأرض بأجسادهم عند التعرض لهم، وأنه قرر إرسال خطابات للمسؤولين في الدولة لتمثيل الأقباط في الاتحاد الاشتراكي بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا، وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قانون الردة وإعلان الصوم الانقطاعي تعبيرا عن هذا الرفض

والتشكيك في حياد رجال الشرطة وسلطات التحقيق، وذلك كوسيلة للضغط على المسؤولين للاستجابة للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الإسلامية.

أما الاتهام الأكبر الذى وجه للبابا شنودة، فهو أنه يسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدى على المسيحيين في مصر للتشكيك في استقرار البلاد وإثارة الرأى العام العالمى لتشويه سمعة مصر في الخارج، وحرش أبناء طائفته من الأقباط على تخزين الأسلحة والاستعداد لمواجهة المسلمين ومهاجمتهم.

الأخطر أن الاتهامات لم تحاصر البابا شنودة من مباحث أمن الدولة فقط، ولكنها جاءت من هيئة قضايا الدولة، فقد قدمت مذكرة في ٨ مارس ١٩٨٣ أثناء تداول القضية بين البابا والحكومة.

مذكرة هيئة قضايا الدولة سعت إلى تأكيد دور البابا شنودة في إشعال الفتنة الطائفية، وذلك من خلال الدعوة التى وجهها إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع والقرار الصادر عن الاجتماع ونصه:

«بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التى وجهت منهم في كل المحافظات بمصر، ومن الطلبة في المدن الجامعية وخارجها وما يتعرض له الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر وألوان من الاعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطنف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى، قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التى يعانيتها الأقباط، كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف في الأديرة خلال العيد.

كان لهذا القرار صدها الواسع.

ففى نفس توقيت هذه الأحداث قام الأقباط المصريون في الولايات المتحدة بمظاهرات أمام مقر الرئيس بواشنطن، ومقر الأمم المتحدة مطالبين التدخل

لحماية أقباط مصر من المذابح، ونشرت صور المظاهرات بمجلة الأقباط في أمريكا، ونشرت المجلة أيضا العديد من المقالات التي تتهم السلطات بالتواطؤ في تنفيذ مخطط إسلامي للقضاء على المسيحيين، كما نشرت مجلة الكرازة التي يصدرها البابا شنودة العديد من المقالات التي تنطوى على تجريح الدين الإسلامي وتصوير بعض الحوادث الفردية على أنها حوادث طائفية.

كل هذه الأحداث والوقائع والاجتماعات تبرأ منها البابا شنودة تماما، بل حاول أن يظهر نفسه بالحريص على الوحدة الوطنية، ورد الاتهام لمن جاء منه، حيث اعتبر أن الرئيس السادات هو صانع الفتنة الطائفية وليس هو.

يشير البابا شنودة إلى نقطة في غاية الخطورة والأهمية، حيث يقول: إن الرئيس السادات جعل من مخاصمته في سنة ١٩٨٠ أمرا شخصيا، رغم أنه أي السادات هو الذي خلق الفتنة وشجع الجماعات الإسلامية على الاعتداءات على المسيحيين وأماكهم وكنائسهم رغم أن الكنيسة حذرت من ذلك، ودأب على اتهام البابا بالعمل بالسياسة.

وينفى البابا أن يكون اشتغل بالسياسة، لأن معنى الاشتغال بالسياسة أن ينضم الشخص إلى أحد الأحزاب، والبابا لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية - كما قال هو - في مساندة الدولة معروفة للكافة.

لا يكتفى البابا إذن بأن يصور نفسه على أنه ضحية ومظلوم، وأن كل ما يروج من حوله كذب وإفراء، بل إنه يتهم من اتهموه بنفس الاتهام.

إن هناك وثيقة صوتية لا يمكن إنكارها، حذر فيها البابا شنودة الرئيس السادات من أن يلعب مع الجماعات الإسلامية بعد أن أخرج الإخوان المسلمين من السجون واحتضنهم ومد لهم في جسور الود، بل ومنحهم كل ما يريدون.

ففي كلمة ألقاها البابا شنودة أمام الرئيس السادات قال له بيتين من الشعر:

أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رمانى

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هيجاني

كان البابا يقصد علاقة الرئيس السادات بالجماعات الإسلامية، وقد خدمته الأقدار عندما اغتيل الرئيس السادات على يد الجماعات الإسلامية، لقد أخذ الأقباط من اغتيال السادات دليلاً على أن البابا شنودة كان مظلوماً، وأن عاقبة ظلمه كانت في نحر الرئيس واغتياله على يد من احتضنهم وساعدهم.

ليس ذلك وفقط... بل أصبح هناك ما يشبه الأسطورة، فيها هو الأنبا شنودة يقف أمام الرئيس السادات وبين رجاله ويتنبأ بموته، بل وقتله على يد الجماعات الإسلامية، لكن الرئيس لم ينتبه، ولم ينتبه كذلك أحد من رجاله، فكأن البابا كان ينطق بكلمة الغيب.

لقد أصبح البابا شنودة هو الذي على حق لأنه هو الذي بقى، لو كان الرئيس السادات نجا من القتل، لكان ما قاله الأنبا شنودة راح أدراج الرياح دون أن ينتبه له أحد، ولما كانت هناك أسطورة اسمها نبوءة البابا بقتل الرئيس.

رابعا: يأخذ البعض شنودة من الصمت حيلة قوية في مواجهة أمن الدولة وما تفعله معه وبه، لا يتحدث فيما يتعرض له الأقباط من مشاكل، في لقاءاته الجماهيرية التي توجه له فيها الأسئلة الواضحة عن رأيه ووجهة نظره، يعتصم بالصمت، يقول: إن الرب يتحدث بالنيابة عنه، وأنه لماذا يتكلم؟... والله يعلم كل شيء.

يعتبر البعض هذا السلوك من البابا شنودة قمة الحفاظ على الوحدة الوطنية، إنه لا يريد أن يشعل النار، ولا يريد أن تتأزم الأمور أكثر مما هي متأزمة، إنه يصمت فقط لأنه يعرف أن الله يدافع عنه، وقد يكون في هذا الكلام منطق صحيح إلى حد بعيد.

لكن عندما نقلب هذا المنطق على وجه آخر، نرى فيما يفعله البابا شنودة خطراً جسيماً محدقاً، ولو أنه تكلم لكان أهون، إنه يشعل الصدور بالغضب، فالبابا لا

يصمت لأنه يريد ألا يتحدث، ولكنه حتما ممنوع من الكلام، وأن هناك من يمنعه ويرفض أن يكشف الحقائق الكاملة التي يعرفها وحده.

إن صمت البابا بهذه الطريقة صمت تحريضي، يقول للأقباط الذين يحيطون به ويقدمونه أنه مرغم على الصمت وليس أمامه إلا الله وحده ليشكو له همه وحزنه وهوانه على الناس.

خامسا: وكما يستخدم البابا شنودة الصمت كسلاح قوى ومؤثر في مواجهة أمن الدولة وما تفعله، فإنه يستخدم سلاح البكاء، في فترات الأزمات التي تحيط بالكنيسة، لا يتحدث البابا، بل يكتفى بأن يعبر عن غضبه بالبكاء، وهى حيلة أعنف وأقسى، فكيف لملايين الأقباط وهم يرون راعيهم لا يقدر على الكلام وفي الوقت نفسه يبكى من شدة الضعف والعجز.

إن هناك من يدلس ويقول: إن البابا بذلك يصون ويحمى الوحدة الوطنية، لكن حقيقة الأمر وما يعرفه البابا شخصياً أن الصمت والبكاء هما أقوى سلاح يرفعه في وجه من يحاربونه ويعاندونه... ولذلك فهو يستخدمه دون أن يملأه ولو طال به الزمن.

سادسا: الاستضعاف... في كل مرة تتعرض الكنيسة لاعتداء أو يتعرض الأقباط لعنف من المسلمين أو من أجهزة الأمن، يلتزم الأقباط بمدرسة البابا شنودة، لا يردون الاعتداء، يكتفون بالصمت: لكن وبعد أن تطورت وسائل التكنولوجيا الحديثة، وأصبح كل شيء يسجل بالصوت والصورة، أصبح الأقباط يأخذون من استضعافهم سلاحا جديدا، فكل هذه الاعتداءات يتم تسجيلها كاملة لتعرض على العالم ليرى إلى أى مدى يتم اضطهاد الأقباط في مصر.

إن البابا شنودة يدير معاركه مع أمن الدولة بعناية شديدة، يعرف أين يقف تماما وإلى أين يتجه، يعرف وحده المفاتيح: يعرف متى يناور، ومتى يصمت ومتى يتحدث، ومتى يربح ومتى يتنازل، لأنه يعرف أنه هو وحده الذى سيكسب في النهاية.